أثر ثورات الربيع العربي في عودة الولاءات الطائفية

الأستاذة نجـوى غـــالم
أستاذة متعاقدة – كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة تلمسان (الجزائر)
ostadaghalem@yahoo.com

ملخص:

بالرغم من أن مسألة الولاءات الطائفية قديمة قدم الإنسانية، مرتبطة بالتنوع الطبيعي والاختلافات بين البشر وقلة الثقة في السلطة، وبالرغم من ظهورها كمشكلة تحتاج لضبط طرح بإلحاح في ظل التطورات الدولية الحديثة التي يشهدها العالم العربي، إلا أن الاهتمام بالتأطير القانوني لأساس المشكلة وهي الحماية القانونيةللأقليات، والعمل على إزابة الفروقات دون القضاء على التنوع والتعدد المجتمعي لا يزال مطروحا كسبيل للقضاء على تنامي العنف في الشارع العربي.

الكلمات المفتاحية:

الطائفية، الأقليات، الوجود، الهوية، الإثنيات، الشعوب الأصلية.

Abstract:

Although the issue of sectarian loyalties old case, linked to the natural diversity and differences between humans and the lack of confidence in power, despite the fact that they appear as a problem need to adjust the ask insistently in light of recent international developments in the Arab world, but the interest in the legal solution to the root of the problem which is the legal protection for minorities, and work to melt the differences without eliminating societal diversity and multiculturalism is still on the table as a way to eliminate the growing violence in the Arab street.

Keywords:

Sectarianism, minorities, existence, identity, ethnicities, indigenous peoples.

مقدمة:

تسود معظم المجتمعات الإنسانية حالة من التنوع في تركيبتها على أسس قومية، أو دينية، مذهبية أو سلالية، مما كان ولا يزال يضع تلك المجتمعات على محك الاختبار لبيان مدى قدرتها على التعاطي الإيجابي مع ظاهرة التنوع والاختلاف. وتكشف التجارب البشرية عن وجود نمطين للتفاعل بين المكونات المختلفة للمجتمع الواحد، إما التعصب أو التعايش.

وللأسف كان النمط الأول هو السائد في بعض الدول العربية فتتالت عمليات الصراع والتصادم بين أتباع الديانات المختلفة أو حتى بين المنتمين إلى مذاهب مختلفة في دين واحد، وأبرز مثال على هذا التوجه العراق ولبنان. في حين اتبعت بقية دول العالم العربي أسلوب التعايش والتسامح الظاهري مع وجود حالات التصادم بين الحين والآخر والتي حاولت إخمادها عن طريق فرض المواطنة والهوية الوطنية بدل الهويات الفرعية. ذلك أن معالم التشظي والانقسام في دول العالم العربي ليست وليدة الحراك الثوري الأخير، بل ترجع معالمها لمنتصف القرن التاسع عشر وكانت بداية تنفيذها بسقوط الدولة العثمانية وتجزئة الوطن العربي بتوقيع معاهدة "سايكس بيكو" وإصدار مقررات "سان ريمو" وإطلاق "وعد بلفور"، وهي أعمال ساعدت على تنامي شعور التمايز بين مختلف مكونات الدولة الواحدة. فكان أن نمى في العراق شعور قومي كردي ينزع إلى الانفصال مقابل الشعور القومي العربي الرامي إلى الوحدة، وهو الأمر ذاته في سوريا ولبنان التي قامت فيها حركات انفصالية برعاية الدولة الفرنسية المنتدبة التي طرحت تقسيم الدولة إلى علوية، سنية، درزية، مسيحية. هذا الحل ساهم في تنامي الشعور بالتمايز الديني في باقي الدول العربية، والذي كانت نتيجته رفض بعض الأقباط في مصر المشاركة السياسية في العهد الاستقلالي، وقيام حركة مسيحية في جنوب السودان وحكم إسلامي في شماله، لتتكرر الانقسامات ذاتها في دول المغرب العربي نتيجة الفروق التي خلفها الاستعمار بين العرب والبربر.

فالتنوع الديني والمذهبي في الوطن العربي هو نتيجة طبيعية لتنوع الكيانات البشرية الموروثة عن الدولة العثمانية إلا أن الاستعمار الغربي (الانجليزي-الفرنسي) ساهم في توسيع فجوة الاختلافات بين الديانات والمذاهب، وهو الأمر الذي لم تفلح الدول العربية في حله بانتهاجها سياسة فرض المواطنة بدل زرع الشعور بالانتماء الوطني. فكانت السياسة التي قامت عليها الدول العربية القطرية غير مبنية على أسس سليمة، وما تعيشه اليوم من عودة قوية للمطالب الطائفية إلا نتيجة منطقية لخيبة مشروع الدولة

الوطنية العربية فالكيانات التي تأسست على قاعدة الوحدة القسرية والقهرية لتنوعها وتعددها مآلها التشظي والتفت، ذلك أن الوحدة القهرية تؤسس لانفجارات ونزاعات عنيفة تحتاج لشرارة لإطلاقها وكانت الشرارة في الوطن العربي الثورة الشعبية التي تجلت معالمها سنة 2011.

فالتمييز بكل صوره وأشكاله، والتهميش بمجالاته وآلياته، يؤسسان لتشظي الواقع واستيقاظ العصبيات بأعنف شكل ممكن. فبعد أن استبشرت الشعوب العربية بثورات الربيع العربي وباركتها ومضى العام الأول على انطلاقها حاملا معه تفاؤل الشعوب في التجديد والتحديث السياسي بسقوط أقطاب الدكتاتورية الواحد تلو الآخر، حادت الأوضاع عن المسار المتوقع لها بأن أخذت منحى جديد مصبوغ بالفوضى والعنف الطائفي، وهو الوضع الذي عجزت الأنظمة الجديدة عن السيطرة عليه باعتباره نتيجة سنين طويلة من الكبت والظلم. وهي الأوضاع التي طرحت جملة من التساؤلات أبرزها ما سر ارتباط عودة الولاءات الفرعية بثورات الربيع العربي؟ وما مصير الأنظمة العربية الجديدة في ظل هذه العودة؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات، جاء دراسة الموضوع مجزأة إلى مبحثين، يتناول الأول علاقة ثورات الربيع العربي بالمطالب الطائفية، ويبين الثاني أثر عودة الولاءات الطائفية على استقرار الدول العربية.

المبحث الأول: علاقة ثورات الربيع العربي بالمطالب الطائفية

إن ما تعيشه اليوم الدول العربية من حمى عودة المطالب الطائفية والقبلية، هو نتيجة تسببت فيها الدول ذاتها. ذلك أن الأنظمة السياسية العربية لم تراعي عند إقامتها لمشروع الدولة الوطنية إدماج الولاءات الطائفية والقبلية في ولاء واحد للدولة. بحيث أقيم هذا المشروع على أساس فرض المواطنة بدل العمل على تفعيلها وهو الأمر الذي كانت نتيجته أن تفتتت العصبيات الطائفية والقبلية،والذي تم فهمه بشكل خاطئ، فهو لم يكن رضا بالواقع وإنما سكوتا مؤقتا يسبق العاصفة.

فانحلال العصبيات وانقسامها لأشلاء زاد من خطورتها على وحدة الدولة بعكس ما كانت تسعى إليه الأنظمة، ومكمن خطورتها يرجع لافتقار هذه العصبيات لمرشد في سلوكها، فهي وجدت نفسها في مفترق طرق، لا هي متمسكة بموروثها التقليدي المستمد من قيم الطائفة أو القبيلة، ولا هي مقتنعة بالحقوق والواجبات المستسقاة من المواطنة المفروضة عليها.

إدراك هذه الحقيقة، أن الطائفة لم تعد مشروعا اجتماعيا ضامنا لأحكام خاصة بعصبية قبلية أو دينية، كان السبب وراء ثورة أطياف الدول على واقعهم. فبعد سنوات من الرضوخ والانصياع للفساد، اتحدت هذه الأطياف متناسية أية فروق دينية أو عصبية، آملة في تجسيد مفهوم الدولة الوطنية بشكله الموضوعي المبني على أساس الديمقراطية المستمدة من المواطنين المنتفعين بهذه الصفة بشكل واقعي تضمن فيه حرياتهم وكرامتهم بشكل متساو.

فبعد سنوات من الخمول والخمود عادت مشاعر الوطنية لتبعث في نفوس الشعوب العربية، فكان ربيعا عربيا لم يثر لأسباب طائفية أو قبلية، إلا أن نتائج هذه الثورات جاءت مخالفة للأسس التي قامت عليها ومخالفة للهدف من قيامها. فبدل تحقيق الحلم الضائع بدولة المواطنة، تسير معظم الدول العربية التي عصفت عليها رياح الحراك العربي نحو الانقسام فها هي بوادر الفيديرالية وحتى الكونفدرالية تتوقع في اليمن والبحرين وسوريا. فما السبب وراء هذا التحول في الحراك العربي؟ فهل هو استيقاظ الخصوصيات؟ أم أن المشكلة أبعد من ذلك بحيث تمتد لتقمع حلم الشعوب في دولة وطنية؟

المطلب الأول: استيقاظ الخصوصية

إن سياسة الأنظمة العربية في احتواء المشكلة الطائفية لم تعدو أن تكون محاولة لتغطية الإشكال دون السعي لحله ما زاد في عمق الإشكال، فكانت شرارات الربيع العربي كافية لتأجيج المطالب الطائفية الدفينة.

فظاهرة الطائفية تعتبر موروثا اجتماعيا سببه احتكار الشرعية الدينية واتهام الأقليات في مذهبها، وهو ما كان السبب وراء اضطرارها لإخفاء هويتها المذهبية، الأمر الذي أورث الشعور بالظلم لأفراد هذه المجتمعات. لينتشر الوعي السياسي والطائفي بعد نجاح ثورات الربيع العربي ويخرج من دائرة ما هو غير لائق اجتماعيا إلى ما هو حق شرعي للأقليات[1]، فكان أن تعالت المطالب الطائفية، ومرد ذلك لسوء التعامل مع مسألة الأقليات في الوطن العربي ونتيجة الاستخدام السياسي للدين.

الفرع الأول: التخدير المؤقت للمشكلة الطائفية في الوطن العربي

حسب دراسة لأندريه ويمر Andreas Wimmer وايريك سيدرمان Lars-Erik Cederman وبرايان مين Brian Min حول ميل النزعة الاثنية إلى العنف، فإن العلاقة بين

[1]- عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية "محاولة في التاريخ الراهن"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص.320.

الأغلبية والأقلية تنقسم لمستويات ثلاث هي الإقصاء، أو التقاسم، أو التحلل[1]، ومقابل هذه الأنماط الثلاث نجد ثلاث مستويات للعنف بحيث يقابل الإقصاء بالتمرد، ويقابل التقاسم الصراع والتنافس الداخلي، ويؤدي التحلل إلى الانفصال.

فإن طبقنا الدراسة على الوضع في الدول العربية نجده يتراوح بين مستويين الإقصاء أو التقاسم بطريقة تغليبية لإحدى الطوائف، وهو الأمر الذي يبرر سبب انطلاق شرارة الطوائف مع أول أزمة أمن جذرية تمر بها الدول بعد عقود من الاستقرار إن كان استقرارا نسبيا. فصور التمرد والصراعات بين الطوائف المختلفة التي تشهدها معظم الدول العربية بما فيها تلك التي لم تشهد حراك شعبي داعي لتغيير النظام لدليل واضح على سوء تعامل الأنظمة العربية مع المسألة الطائفية، فما هي الاستراتيجيات التي اتبعتها الأنظمة العربية في التعامل مع المسألة الطائفية؟ وكيف كانت سببا في تعميق مشكلة الطائفية؟

1- استراتيجيات تعامل النظم العربية مع المسألة الطائفية:

إن تعامل الأنظمة السياسية العربية مع المسألة الطائفية باعتبارها مطالب أقليات معينة[2]، كان وراء تصاعد العنف السياسي ذلك أن المؤسسات السياسية تلعب دورا كبيرا في عملية إدارة التعددية والتفاعل بين طوائف المجتمع[3]. فاستثمار الاختلافات الطائفية في الاتجاه الصحيح وإدماجها في مواضع صنع القرار يؤدي بالنهاية إلى حصول كل طرف على نصيب عادل في التمثيل السياسي داخل المجتمع. وبالتالي إلى دولة قوية بكل ما تحمله من أطياف وفسيفساء طائفية[4]. في حين الاستغلال العكسي لهذه الاختلافات، بالتضييق عليها ثقافيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا، يعطي المجال لاستغلال تسييس حقوق الأقليات لفائدة جهات معينة خدمة لأغراض خاصة.

---

[1]- *Andreas Wimmer, Lars-Erik Cederman and Brian Min, Ethnic Politics and Armed confliel: A Lonfigurational Analysis of a New Global Deta Set, American Sosiological Review, vol.74, April 2009, pp.316-337.*

[2]- نأخذ في تعريف الأقليات بالنسبة لهذا البحث أنها: " كل تكوين بشري يتمايز عن الجماعة الوطنية في عنصر الدين أو المذهب أو اللغة أو العرق".

[3]- وفاء لطفي عبد الواحد، التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق: الدروس المستفادة للمنطقة العربية (دراسة لحالة الأفارقة الزنوج في جنوب السودان والأكراد في العراق)، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص.38.

[4]- النذير بولعالي، العالم الإسلامي والتوظيف السياسي لحقوق الأقليات في عصر العولمة، بحث منشور على: *http://www.taseel.com/display/pub/default.aspx*

وتتعدد استراتيجيات التعامل مع التعدد الديني أو المذهبي[1]، إلا أن الأنظمة العربية حسمت أمرها باتباع أسلوب هيمنة الدولة الذي يقوم على الإنكار والتهميش والتمييز. بحيث، تقف الدولة فوق جميع الاعتبارات والولاءات، وبالتالي لا تسمح بأي تعبير عن الاختلاف عن طريق تسويق الهيمنة المركزية بتشجيع سياسة اللغة الواحدة، التعليم الواحد والثقافة الواحدة، والذي تدعمه بسيطرتها العسكرية[2].

مع العلم أن آليات تطبيق استراتيجية هيمنة الدولة متعددة، تتراوح بين سياسة الاخضاع باستخدام إجراءات قسرية لتأكيد حق الجماعة الحاكمة(أقلية كانت أو أغلبية)، وسياسة عزل الجماعات المناضلة، وسياسة الاجتناب بتطويق واحتواء الصراع الاثني بإبعاد الدولة عن المواجهات المباشرة مع الجماعات[3]. وهي السياسة التي انتهجتها معظم النظم العربية بفرض نظام الحزب الواحد أو النظام اللاحزبي، مع استعمال جوانب الإدماج القسري تحت لواء الوطنية، وهو الأمر الذي يتضح من خلال الخطوات التي اتخذتها الأنظمة العربية وأدرجتها تحت مفهوم الحلول الطائفية، في حين أنها جاءت لتكرس الفروق الطائفية، ومن أمثلتها:

أ- قاعدة التمثيل الطائفي:

إن قاعدة التمثيل الطائفي المعمول بها في عدد من الدول العربية كلبنان والعراق، تعد أبرز أساليب تكريس العداء الطائفي كونها تحمل في طياتها مبادئ مناقضة لمفهوم الديمقراطية التي تعد الحل لترسيخ الدولة الوطنية. فالديمقراطية تتلازم مع تكافؤ الفرص والتمثيل الشعبي الحقيقي في الانتخابات، وهما أمران لا مجال لتحقيقهما باعتماد مبدأ المحاصصة الطائفية[4]. وإن كان تطبيق هذا الأسلوب متعلق بدول معينة، إلا أن

---

[1]- تتمثل استراتيجيات إدارة الصراعات الاثنية في: استراتيجية هيمنة الدولة-استراتيجية الفيديرالية-استراتيجية الديمقراطية التوافقية.

[2]- إيدابير أحمد، التعددية الاثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2011-2012، ص.47.

[3]- المرجع نفسه، ص.48.

[4]- تعني المحاصصة الطائفية تقسيم المنافع والسلطات داخل الدولة وفق نظام يتناسب والمجتمعات ذات العناصر متعددة الأجناس، ومن الدول التي تعرف تطبيق هذا النظام لبنان التي لها تجربة طويلة في هذا الموضوع مردها لاتفاق الطائف سنة 1989، كذلك عرفت العراق هذا النظام مع بداية سنة 2003 عند تشكيل أول حكومة انتقالية بعد الغزو الأمريكي. وحاليا تسير معظم الدول العربية التي شهدت ثورات الربيع العربي للأخذ بهذا النظام الذي تسعى أمريكا لترسيخه في سوريا وليبيا كبديل عن الحل العسكري=

الشعور بالتمييز وحتى الظلم لأبناء الطوائف الأقل تمثيلا أو المحرومة من المناصب والوظائف الهامة في الدولة، تخطى حدود الدول المعنية بقاعدة التمثيل الطائفي ومس كل أبناء الطائفة، حتى في دول لم تعرف هذه القاعدة.

ب- التكريس القانوني للطابع الطائفي:

فإصدار نصوص قانونية خاصة بكل طائفة من طوائف الدولة الواحدة وتدعيمه قضائيا[1]، كان السبب وراء خلق مشاكل سياسية ما تلبث أن تتحول لمطالب طائفية نضير استغلالها من أصحاب المنافع الخاصة. وما ساعد على ذلك هو الخطوات التي اتخذتها بعض الأنظمة العربية في تكريس هذا الطابع الطائفي كإلزام المواطنين بضرورة اعلان الطائفة الدينية التي ينتمون إليها بشكل رسمي.

2- الاستغلال السياسي للطائفة:

تواجه العديد من الدول العربية اليوم تحديا خطيرا يتمثل في بروز النزاعات العرقية والمذهبية والطائفية، ما يهدد وحدة الدول التي دخلت بالفعل في نفق الصراعات الدموية الداخلية، وإن كانت النزاعات العرقية والطائفية ليست بالمسألة الجديدة في العالم العربي، إلا أن خطورتها حاليا مردها لضعف سيطرة الدولة القطرية على الفضاء العام، وانفتاح فضاء العمل العام للعديد من الحركات والأحزاب التي تقوم غالبيتها على التعصب والانحياز لصالح دين أو مذهب أو قومية على حساب شركاء الوطن المخالفين لهم في الدين أو القومية. وبذلك فإن انفتاح الفضاء العام بعد ثورات الربيع العربي خلق تحديا جديدا يهدد استقرار الدول هو سرعة انتشار الأفكار المتعصبة والطائفية بين جنبات المجتمع المتنوع، وهي أفكار تتطلب علاجا وحلولا فورية قبل أن تتطور لحروب أهلية طاحنة[2].

=رغم أن الهدف الحقيقي من وراء ذلك هو إخراج سوريا من دائرة التأثير السياسي في المنطقة كما سبق وحصل مع العراق. كذلك يعتبر تطبيق نظام المحاصصة من الحلول المحتمل تطبيقها في كل من اليمن والبحرين.

[1]- من أمثلة الدول التي كرست الطابع الطائفي قانونيا نجد لبنان، التيكرست الاختلاف الطائفي قانونيا منذ زمن الانتداب أي بين عامي 1936 و1938 حيث صدرت مجموعة نصوص قانونية تتعلق بإدارة كل طائفة وكل مذهب فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، ليصدر سنة 1962 قانون المحاكم الطائفية لينظم الشؤون القضائية للطوائف ويحدد القانون المطبق بالنسبة لكل طائفة.

[2]- ياسر الغرباوي، الهروب من الحرب الأهلية "مصر نموذجا"، ط1، دار البشير للثقافة والعلوم، بدون بلد نشر، 2016، ص ص.17-18.

إن استغلال عنصر الخلاف لتحصيل المكاسب السياسية من خلال تضخيم الاختلافات ومحاولة تعميقها، كان السبب في أن أخذت ثورات الربيع العربي منحى مناقض لتوجهها عند انطلاقتها، فكانت البداية بمطالبة الشعوب بالتغير وكانت الشعارات تتفق على عنوان واحد "لا للطائفية"، لكن استغلال التنوع الديني، والعرقي، والثقافي الذي يزخر به المجتمع العربي في حرب الصراع على السلطة،جعل المكونات المجتمعية المختلفة مجرد قوى ملحقة في مشاريع سياسية فقدت فيها الطوائف تراثها الاجتماعي لصالح مشروع سياسي تستغل فيه الشعارات الطائفية لتعزيز الدعاية والحرب النفسية التي تخوضها الأطراف السياسية.

وإن كان استغلال المطالب الطائفية لا يعد من المستجدات الحديثة في التاريخ العربي[1]، إلا أنه شكل بعد الثورات العربية صدمة لشعوب اعتقدت أن إزالة أنظمة لا ديمقراطية كفيل بتحقيق "مواطنة عضوية" تلغى فيها كل الفروقات أمام مصلحة الوطن، إلا أن التوقعات كانت فاشلة، فبعد أن لعبت الجماعات الإسلامية دورا بارزا في مسار ثورات الربيع العربي[2].

الفرع الثاني: أسباب عودة الطائفية في الوطن العربي

سبب عدم الفصل بين المسارين الدعوي والسياسي عودة المطالب الطائفية، ففي حين نجحت بعض الحركات الاسلامية كحزب "النهضة التونسي" الذي حسم خياره بأنه

[1]- من الأمثلة التاريخية والشواهد الحية على تداخل وتشابك خيوط السياسة بالمذاهب الدينية(السنية والشيعية) على الخصوص ما حدث في مصر التي لا يكاد يوجد فيها اليوم أتباع للمذهب الشيعي، في حين كانت في مرحلة تاريخية امتدت حوالي قرنين من الزمن (969-1176) دولة شيعية المذهب بعد أن انتزع الفاطميون الحكم من الدولة الأخشيدية وهي سنية المذهب، دون أن يثير ذلك أي شكل للتعصب. ليبدأ الخلط المتعمد بين السياسة والدين بعد أن استقرت السلطة بين الساسة الجدد من أتباع المذهب السني، وهنا بدأت الحملات تشن ضد أتباع المذهب الشيعي. لمزيد من التفاصيل، أنظر: أحمد بن نعمان، التعصب والصراع العرقي والديني واللغوي: لماذا وكيف، ط2، شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص.156.

[2]- فلا مجال لإنكار دور "جماعة الإخوان المسلمين" في مصر من مسار الثورة رغم أن موقفهم في بداية الثورة كان مشوبا بالكثير من التردد والإضراب إلا أن هذه الجماعة كانت من أكبر ضحايا قمع النظام بعد توضح معالم الثورة، ولا يختلف الأمر في اليمن، فبعد اطلاق شرارة إسقاط النظام بشكل عفوي من قبل مجموعة من الشباب حظيت هذه المطالبات بدعم من الحركة الإسلامية في اليمن المتمثلة في "التجمع اليمني للإصلاح"، أما في المغرب فقد تضاربت آراء الأحزاب الإسلامية بشأن دعم الموقف الشبابي المطالب بإصلاح الدستور، وهو الأمر نفسه الذي نجده في معظم الحركات الإسلامية في باقي الدول العربية.

حزب سياسي، و"الحركة الإسلامية" في المغرب التي نجحت في الفصل بين الحركة الدعوية والحزب السياسي[1]، اتجهت باقي الحركات الاسلامية بباقي الدول العربية لاستغلال الوضع لجمع الحلفاء معتمدين الولاء الخاص للطائفة الدينية، أو القومية، أو حتى الثقافية، عن طريق خلط المطالب الدينية بالسياسة.

فإدراكا من الحركات والأحزاب السياسية للتخوف الشعبي منها نتيجة تاريخ طويل أثبت تطرفها، استغلت المنبر الديني والخطاب الدعوي لجمع المؤيدين لإدراكها لدور الوازع الديني في نفوس الشعوب، فبدلاستغلال المنابر الدينية لإعادة اللحمة بين أفراد الشعب استغلت في لعبة حصد أكبر عدد ممكن من الداعمين فكان اللجوء للتوترات الطائفية الطريق الوحيد، فمن العمل على توتير العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين، إلى العمل على زرع الفتن المذهبية داخل الاتجاه الديني الواحد. وكل ذلك ليصب في مصلحة فصيل سياسي ضد آخر.

فتسييس الدين بالتطرق لمواضيع حساسة كحرية العقيدة وحق ممارسة الشعائر الدينية وطرح مسائل متعلقة بالهوية، كانت نقطة تحول في مسار النجاح الذي عرفته ثورات الربيع العربي، ليمتد هذ التحول ليشمل معظم القطر العربي.

فبالنسبة لدول الربيع العربي وبخلاف تونس التي حسمت أمرها بانتهاج الحركات الاسلامية فيها منهج الفصل بين المسار الدعوي والسياسي، دخلت باقي الدول العربية في لعبة الصراعات الطائفية. فكانت نقطة بداية هذه الخلافات في مصر خلال الاستفتاء على التعديلات الدستورية في التاسع عشر من آذار/مارس 2011 بحيث تحول الاستفتاء من آلية لتنظيم عملية إدارة المرحلة الانتقالية في مصر، إلى استفتاء على هوية الدولة[2].وإن كان هذا الاختلاف مجرد سبب شكلي لبدء حرب حشد الأنصار، ذلك أن الاستفتاء كان موضوعه مواد إجرائية لم تتضمن بأي شكل ما يتعلق بهوية الدولة المصرية أو علاقة الدين بالدولة أو ما من شأنه أن يثير الاختلاف الطائفي. ومع ذلك استغل من طرف التيارات السياسية (الليبرالية، العلمانية، الإسلامية، اليسارية) للعمل على الاستقطاب الطائفي لتحقيق المصالح الضيقة الخاصة بكل فئة.

[1]- نواف بن عبد الرحمن القديمي، الإسلاميون وربيع الثورات:الممارسة المنتجة للأفكار، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر، 2012، ص.22.

[2]- خليل العناني، مصر من الصراع إلى التوافق، الحياة 2011/03/23، منشور على موقع دار الحياة:
http://www.International dara lhayat.com/International article/247259

وإن كان الوضع في مصر منفردا لكون ظهور المطالب الطائفية تم بعد الثورة فإن باقي الدول التي شهدت هذه الثورات الشعبية كاليمن وليبيا، ظلت منذ استقلالها تعيش تحت معطى الاستقطاب السياسي القبلي. فكانت الثورة سببا لتوحد المطالب الشعبية، إلا أنه لم يكن توحدا لكامل الشعب تحت نفس المطلب، وإنما كان توحدا لأبناء كل طائفة على حدا.

وبعيدا عن بلدان شهدت التغيير المباشر بقيام ثورات ضد أنظمة الحكم، لم تسلم باقي الدول العربية من حمى الطائفية. وما الوضع في ولاية غرداية الجزائرية إلا أكبر دليل على ذلك، إذ تشهد المنطقة تصادما بين مكونين اجتماعين في المنطقة يتمايزان من الناحية المذهبية "مالكية/إباضية" واللغوية "عرب/ميزاب-أمازيغ". ولهذا التصادم مرجعية تاريخية إلا أن الصراع بين الطائفتين وصل إلى أوجه في الآونة الأخيرة بسبب هبوب آثار الفتنة الطائفية على المنطقة، والتي استيقظت في ظل ثورات الربيع العربي أو في الفترة الانتقالية التي تلتها. فرغم أن أصل الخلاف في المنطقة عرقي/مذهبي وسببه اجتماعي، إلا أن سبب استمراره سياسي مرده وجود قوة محركة للخلاف، فالمشاريع الطائفية سواء في منطقة غرداية أو في باقي الدول العربية التي شهدت الحراك الثوري أو التي لم تشهده ما هي إلا استراتيجيات سياسية خاصة.

المطلب الثاني: الهوية الفرعية في مواجهة الهوية الوطنية

نجحت ثورات الربيع العربي في القضاء على أنظمة سياسية سيطرت على مصير الشعوب لعقود من الزمن، إلا أن إزاحة هذ الأنظمة وضع المجتمع العربي أمام حقيقة البنية السياسية المشوهة لكياناته المبنية على ديمقراطية ضعيفة ووطنية زائفة فرضها الخلط بين مفهوم الأمن والدولة. هذا الخلط الذي كان هدفه تخليد وتأييد بقاء نخبة محددة وضيقة في الحكم، كان السبب وراء تصاعد الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية في أول فرصة أتاحت للشعوب محاولة تقرير مستقبلها. لتتصادم مع موروث سياسي يكاد يكون غير قابل للزوال. فرغم زوال قياداته إلا أنه رسخ أفكارا تشكل التحدي الأكبر للفترة الانتقالية التي تعيشها الدول العربية. فما هو السبب وراء استمرار العداوة بين المواطن والدولة؟ وكيف أثر استمرار هذا العداء على مسار ثورات الربيع العربي؟

الفرع الأول: معضلة الموروث البنيوي عن النظام القديم

كشفت ثورات الربيع العربي عن أرضية مجتمعية صعبة عرقلت عملية التحول الديمقراطي، إذ كشفت عن غياب الديمقراطية السياسية والاجتماعية الفعلية وعن واقع متخم بالطابع الطائفي. الأمر الذي حصر الموقف السياسي بعد الثورات في نصرة وسيادة

الطائفة والداعين إليها. أما السبب وراء هذا التحول غير المتوقع في مسار الثورات فمرده لمخلفات النظام السياسي القديم، التي تتعدى شخص الحاكم وشكل الحكم لتطال تكوين المجتمع والأشكال التضامنية المعبرة عنه لقدرتها على مقاومة أي تغيير نتيجة إنشائها نظام عقائدي تشريعي وقيمي يحميها من أي طارئ مستجد[1]. فضلا عن ترسخها نتيجة النشأة العكسية للكيانات السياسية العربية التي جاءت مخالفة لمفهوم تراجع الروابط الاجتماعية أمام رابطة المواطنة، وهو ما ساهم بدوره في تفعيل استراتيجية الاستقواء بالطائفة. حيث أن نشأة الدولة الإقليمية في أوربا كانت نتيجة التطور التنظيمي للقبائل الأوربية. فبعد سقوط الامبراطورية الرومانية انقسمت أوربا لآلاف الوحدات الإقطاعية، ليتحول هذا الانقسام مع الوقت إلى تكتيكات قبلية تطورت في ظل تطور الروابط الاجتماعية التي استبدلت الانتماءات القبلية أو العشائرية بالانتماء لإقليم معين هو الوطن[2]. ما يعني مرور الجماعات البشرية بمراحل تطورية دحرت الولاءات الاجتماعية الأولية كالولاء القبلي والديني لصالح الولاء القومي.

بالمقابل، فإن نشأة الكيانات السياسية العربية أتت بعد صراع طويل لاسترجاع الاستقلال، ما ترتب عليه أن تحولت القيادات الحربية إلى قيادات سياسية وطنية،لكن المفارقة تكمن في السياسة التي اتبعتها هاته القيادات والتي عملت على تعزيز مكانتها بإنشاء دولة قطرية حلت فيها هذه القيادات محل الأجنبي، بإقامة دولة مبنية على التسلط والإفقار، بدل العمل على تذويب الاختلافات وصهرها في بوتقة واحدة هي المواطنة، ومن هنا كانت نقطة البداية لتوتر العلاقة بين أفراد الدولة والسلطة السياسية فيها. وهو العامل الذي ساهم في عدم خلق ولاء سياسي حقيقي من الشعب للدولة، إذ ظلت مقاومة هذا النظام الهادف لتقويض البنيات التقليدية قائما بشكل سري تجلى للعيان بعد الثورات التي عرفتها بعض الدول العربية.

أما السبب وراء ترسيخ الفجوة بين اندماج المواطن في دولته باعتبارها حاوية للتعدد الاثني والثقافي فكان غياب الشرعية الديمقراطية. وأحسن وصف لحال الديمقراطية في الوطن العربي ما قاله الأستاذ غالي شكري: "إذا كانت الزعامة بمفهومها القديم، هي أن تفعل ما تريده الجماهير، فإن الزعامة العربية قد نجحت في أن تجعل

[1]- هشام شرابي، إشكالية تخلف المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص.21-23.

[2]- عامر رمضان أبو ضاوية، التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري (دراسة تحليلية للمرتكزات الوظيفية للتنمية السياسية)، ط1، دار الرواد، لبنان، 2002، ص.77-80.

الجماهير تريد ما يفعله الزعيم... لأن معارضته عبثا، ومقاومته انتحارا، وإرادته سيان قبلتها أو رفضتها، وما دامت ستنفذ فمن الأفضل أن تتقبلها، بل وأن تهتف لها..."[1].

فالمقولة تبين الدرجة الخطيرة التي وصل إليها تغييب دور الشعب في الوطن العربي. فالمفترض في الديمقراطية أن يكون الشعب هو صاحب السلطة الأصلي الذي له حق ممارسة الرقابة على الحكام[2]، بما يعني أن الديمقراطية هي مرادف للمشاركة الشعبية في صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بأمن المواطنين واستقرارهم ورقيهم الحضاري[3]، وهو الأمر المفتقد في دولنا العربية. فالأنظمة العربية حرمت المواطن من حق المشاركة الفعلية في عملية صنع القرارات السياسية أو حتى حق الرقابة عليها بعد صدورها[4]، تحت ذرائع مختلفة أهمها الظروف الاستثنائية التي مرت وتمر بها الدول العربية والتي اضطرت معظمها لتقرير حالة الطوارئ، ما جعلها تلغي الحقوق والحريات تحت ذريعة الحفاظ على الأمن والاستقرار، ما يجعل كل مطالبة على أساس عرقي أو ديني أو حتى ثقافي من أشكال التهديد التي تقابل بالقمع. وبذلك وبدل الاتجاه نحو الديمقراطية تم التوجه نحو النظم العسكرية الأوتوقراطية ونظم الحزب الواحد، وبدل التوجه نحو بناء مجتمع وطني متماسك عبر دمج وحداته الاجتماعية في قالب وطني واحد، تم تعزيز الفجوة بين مكونات المجتمع[5]، نتيجة اعتماد الفئات الحاكمة في تثبيت شرعيتها على الهويات الفرعية والولاءات التقليدية التي تنتمي إليها مما يدفع بأن يحل الولاء للجماعة الفرعية محل الولاء للدولة، وهو ما يؤدي لتفاقم أزمة الهوية عندما يعجز النظام السياسي ذو النزعة العصبوية عن أداء وظائفه، ويصبح غير قدر على

---

[1]- غالي شكري، اعترافات الزمن الخائب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980، ص.14-15.

[2]- عبد القادر رزيق المخادمي، الاصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني و"الفوضى البناءة"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص.198.

[3]- هناك عدة تعاريف للديمقراطية وإن اختلفت في الألفاظ فإن لها نفس المدلول باعتبار الديمقراطية تتعلق بالمشاركة الشعبية والحرية والمساواة.

[4]- جلال عبد الله معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة 6، العدد 55، أيلول 1983، ص.119.

[5]- مع العلم أن بعض النظم العربية وبعد الثورات التي شهدتها عدة دول عربية، قامت بمراجعة سياستها وحاولت تفادي الوقوع في نفس الفخ، ومن بين هذه الدول الجزائر، حيث قام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالمبادرة بعملية إصلاح سياسي، عبر إطلاق حوار وطني مع الأحزاب السياسية وعدد من الشخصيات المقربة من النظام، كما تم القيام بجملة من التعديلات لبعض القوانين التي تساهم في ترسيخ الديمقراطية، مثل قانون الانتخابات وقانون الإعلام وقانون البلدية والولاية.

تحقيق الرضا من جانب الجماعات الأخرى المتعايشة في إطار المجتمع السياسي، مما يؤدي بالتالي إلى تناقض شرعيته وتآكلها. وهو الأمر الذي من شأنه أن يجعل قسم من الشرائح الاجتماعية (الهويات الفرعية المضطهدة أو المهمشة) تعيش حالة اغتراب في مجتمعها[1]، والذي يقودها للابتعاد عن المشاركة الوطنية وتتكتل حول نفسها، وهو ما من شأنه أن يشكل خطرا على وحدة الدولة وأمنها. ففضلا عما يمكن أن تثيره من حالات عنف وتصادم واضطرابات داخلية، قد تشكل خطرا أكبر إذا ما بحثت عن انتماءات لأيديولوجيات خارج الدولة.

وكل ذلك نتيجة عدم وجود نظام سياسي خال من الولاءات الخاصة، ما فرض استمرارية الانتماءات العصبوية إلى دين أو مذهب كشكل من أشكال مواجهة السلطة السياسية المبنية على الولاءات الخاصة، ما نتج عنه لجوء الأفراد إلى التضامنات العصبوية الصغيرة باعتبارها مصدر قوة[2]، والذي كان السبب وراء العثرات التي عرفتها الإصلاحات الجديدة للأنظمة العربية.

الفرع الثاني: استراتيجية الاستقواء بالطائفة

كان سبب لجوء الفرد إلى الطائفة لاستمداد الثقة، بديلا عن الثقة المفقودة بينه وبين الدولة. وهو طرح يقضي أن تغيير نظام الدولة المبني على الولاءات الخاصة من شأنه أن يعيد تعزيز الثقة المفقودة، وبالتالي تحقيق الواقع المنتظر. إلا أن ما حصل أن الطائفية أحكمت قبضتها على الفرد بشكل ضيق حراكه وقلص خياراته في حدود خصوصيته المذهبية، فقضت الطائفية على كل أنواع الارتباط الاجتماعي، بحيث أصبحت الطائفة الإطار الوحيد الذي تشعر فيه الجماعات بوجودها السياسي[3].

ما يعني أن الطائفية تحولت من مجرد وحدات اجتماعية إلى كيانات سياسية ذات سيادة، لها مقومات انتماء وسمات هوية ونظم ولاء ومرجعيات مشروعية خاصة بها، ما جعل الشعوب تتصادم بعد إزاحة الأنظمة مع طوائف ذات السيادة. فبعد أن كانت الطائفة تشكل مصدر حماية الفرد من ظلم النظام، أصبحت بعد الثورات وإسقاط النظام مصدر تضييق على حريته بسبب قيامها على نظم ولاء مغلقة ترفض معها كل محاولة للمساومة على المصالح الخاصة بالطائفة في سيل تحقيق المصلحة العامة للدولة. ما يعني الانسلاخ

[1]- غازي صالح نهار، الأمن القومي العربي (دراسة في مصاد التهديد الداخلي)، ط 1، دار الأمل ودار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1993، ص.54.

[2]- عبد الله العروي، مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1998، ص.23-24.

[3]- سليمان تقي الدين، المسألة الطائفية في لبنان، دار ابن خلدون، بيروت، ص.17-42.

عن الجماعة الوطنية والالتفاف حول الهويات الفرعية، وهو ما من شأنه تفتيت كيان الدولة الذي ساعد في تكريسه عاملين أساسيين، يتعلق الأول بعدم الاندماج والتكامل الوطني والثاني بالاستخدام السياسي للهوية.

فبالنسبة لانعدام الاندماج السياسي والاجتماعي لشعوب الدول العربية بما يحقق التكامل الوطني، مرده للتباعد القيمي الحاصل بين الأنظمة العربية والجماعات التي يضمها المجتمع، بسبب اعتماد هذه الأنظمة في تثبيت ركائز حكمها على أساس انتمائها الاثني، ما أدى لحصر المشاركة السياسية في إطار العلاقات الفرعية على حساب تنمية الشعور الوطني. فضلا عن اتباع الأساليب القمعية ضد أي مناداة بالحقوق على أساس الخصوصية الدينية أو العرقية أو الثقافية. وهو الأمر الذي جعل التصادم والمشاحنات الصفة الطاغية على علاقة هذه الأنظمة بالمكونات المجتمعية المختلفة. الأمر الذي رتب عدم اعتراف هذه الأخيرة بشرعية سلطة الدولة، ما يعني اللجوء للتمرد على هذه النظم متى سنحت الفرصة لذلك. وكانت الفرصة الأعظم ثورات الربيع العربي، التي وإن وحدت مختلف أطياف المجتمع، إلا أنها ما لبثت أن تحقق أهم مطالبها وهي تغيير النظام، حتى عادت الولاءات الخاصة للظهور، سبب ذلك أن انعدام الثقة الحاصل بين الفرد والدولة، وصل إلى درجة خطيرة رسخت في ذهن الشعوب مبدأ الاستقواء بالطائفة، وهو أمر ولده عدم الاندماج السياسي وكرسه عدم الاندماج الاجتماعي الذي مرده في الأساس للبعد الجغرافي الذي يؤدي للتفاوت الإقليمي المبني على الاختلافات الاثنية، والبعد الاقتصادي الناجم عن انعدام العدالة التوزيعية للمنافع والخدمات[1].

ويؤدي هذا الواقع السياسي السلطوي والمدعوم بواقع اجتماعي واقتصادي وجغرافي مبني على عدم المساواة إلى تشكل أرضية موضوعية للصراعات الاجتماعية والسياسية خاصة إذا امتزجت أو تقاطعت مع الفروق الدينية والمذهبية[2]. فغياب الاندماج الاجتماعي والانصهار الوطني يدفع الناس إلى تعريف أنفسهم كطوائف ومذاهب وقبائل لا كشعب واحد لا ولاء له إلا الولاء للدولة، وحين تنشب أزمة سياسية وتستفحل ينكفئ كل إلى مذهبه ناظرا إلى غيره كأنه "آخر"[3]، على أساس الهوية الخاصة والتي تشكل خطرا على استقرار الدولة إلا إذا استغلت في الصراع السياسي.

---

[1]- علاء سالم، اضطرابات الشيعة في البحرين: أبعاد أزمة الدولة الوطنية في الخبرة العربية، السياسة الدولية، العدد 126، تشرين الأول 1996، ص.149.

[2]- غازي حيدوسي، الجزائر: التحرير الناقص، ط1، دار الطليعة للتحرير والنشر، 1997ص.12-13.

[3]- عبد الاله بلقزيز، مرجع سابق، ص.159.

أما الاستخدام السياسي للهوية، فيقصد به عمل السلطة السياسية على عدم دمج الانتماءات المتنوعة للشعب للوصول للهوية المشتركة للجماعة.فالهوية يمكن أن نعرفها بأنها:" وحدة من العناصر المادية والنفسية المتكاملة التي تجعل الشخص يتمايز مما سواه ويشعر بوحدته الذاتية".

إذن الهوية هي كيان يجمع بين انتماءات متكاملة. فالمجتمع خليط من جماعات عرقية، دينية وسياسية تدمج في هوية مشتركة لتحقيق مصلحة واحدة هي مصلحة الدولة. وهذا لا يعني بالضرورة أن يتم القضاء على الانتماءات الفرعية من أجل تحقيق الهوية المشتركة، بل لا بد من العمل على عدم التضارب بين الهوية المشتركة والهويات الفردية. وهنا تظهر مهمة السلطة التي يلقى على عاتقها تحقيق هذا التجانس بحيث تصبح الهوية الفردية جزءا من الهوية المشتركة.

إلا أن ما حدث في الدول العربية التي شهدت ثورات الربيع العربي، أن الأنظمة السياسية الجديدة أخفقت في القيام بالدور المنوط بها، حيث استعملت الهوية الفرعية كاستراتيجية تضمن استمراريتها في السلطة عن طريق تشجيع الولاء الطائفي باعتبار أن الأنظمة الجديدة كانت تيارات إسلامية، تسعى للحصول على أكبر قدر من الدعم الشعبي على أساس الانتماء الديني. ورغم فشل مخطط هاته الأنظمة التي لم تعمر في السلطة كثيرا، إلا أن البذور الطائفية التي زرعتها لم يتم اجتثاثها بعد من المجتمع العربي ولا زالت آثارها تهدد استقرار الدول لحد الساعة.

المبحث الثاني: عودة الولاءات الطائفية وأثره على استقرار الدول العربية

رغم اتحاد هدف ثورات الربيع العربي في مختلف البلدان العربية، واتحاد أسباب قيامها والمتمثلة أساسا في الاستبداد والفساد، فلا يمكن اعتبار هذه الثورات متماثلة لا من حيث التكوين ولا من حيث النتائج.فتختلف ثورة تونس ومصر عما حدث ويحدث في اليمن، ليبيا، البحرين، وسوريا. وسبب الاختلاف هو المجتمعات العربية من حيث مدى اختراق الأنظمة التسلطية لها وترسيخ استمراريتها، أي مدى قوة الحواجز التي رسختها هاته الأنظمة مما يمنحها فرصا أخرى للاستمرار. ولعل أبرز الأدلة على ذلك التعثر الذي تعرفه المرحلة الانتقالية في دول ثورات الربيع العربي، والتفاوت في درجة كسر الانسداد السياسي لشعوب العالم العربي. وهو الأمر الذي ينذر بأخطار تهدد مستقبل هاته الدول، ذلك أن شبح التفتيت والتدخل الأجنبي يلوح بالأفق بالنسبة لبعضها. مع العلم أن هاته المخاطر تمتد لتمس دول لم تعرف انتفاضات شعبية هادفة لتغيير النظام، ومع ذلك امتدت

آثار هذه الانتفاضات إليها بسبب تحطيمها لأهم حاجز وراء كبح المشاركة السياسية للشعوب وهو الخوف من السلطة.

المطلب الأول: تداعيات عودة الولاءات الطائفية

إن النتيجة التي تم الخروج بها من ثورات الربيع العربي، أن كل محاولة للدمج القهري لمكونات المجتمع المختلفة لا بد لها من الفشل. وبذلك فإن خيار التحديث السياسي المبني على أساس الوحدة الوطنية التعدديةيعتبر الحل الأمثل للانتقال الديموقراطي التي تعرفه الدول العربية.

إلا أن هذا الخيار وإن كان في مقدمة الحلول المطروحة على الساحة العربية في الوقت الراهن، إلا أنه يبقى صعب التطبيق، ذلك أن تجربة الانتقال القصيرة لدول ما بعد الثورة كشفت عن صعوبات تطبيق هذا الحل والتي مردها لمواجهة مشروع التحديث السياسي لبعض الاشكاليات في التطبيق، بسبب عدم تمكن النظام الجديد من أن يكون في مستوى طموحات الشعب من جهة، ومن جهة ثانية لتعثر المسيرة السياسية لشباب الربيع العربي.

الفرع الأول: مشروع التحديث السياسي

إن المشروع المطروح للالتحاق بركب الديمقراطية كان باتباع مشروع الجماعة الوطنية التعددية باعتبار المجتمع العربي حاويا لتنوعات قبلية، طائفية، ثقافية.

ونقصد بالمجتمع التعددي انطلاقا من البعد الديني والطائفي أنه " المجتمع الذي تتعايش فيه ضمن كيان سياسي واحد، جماعتان أو أكثر متباينة الانتماء طائفيا، ولها وزنها عدديا"[1]. ما يعني ضرورة أن يسود الاتفاق بين أعضاء المجتمع على حد أدنى من القيم والمبادئ الأساسية، والذي يتأتى بالتنسيق بين الثقافات الفرعية والثقافة الوطنية الشاملة، ما يتطلب وجود نظام سياسي فعال يسهل تحقيق هذا الاتفاق[2].

وهنا يطرح التساؤل عن سبب إخفاق طرح التحديث السياسي في بعض الدول العربية ونجاحه نسبيا في دول أخرى؟ والذي يجرنا لسؤال أبعد من ذلك: لما نجحت ثورات الربيع العربي في دول ولم تنجح في دول أخرى رغم أن انطلاقتها كانت لتحقيق نفس الهدف؟

---

[1]- جورج قرم، الطائفية ومشكلة الاندماج القومي، دراسات عربية، العدد 01، 1978، ص.15.

[2]- عبد السلام ابراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 23، بيروت، 2000، ص.36.

إن الإجابة عن هذا التساؤل تقتضي التمييز بين معضلتين واجهتا مشروع التحديث السياسي الذي نادت به الشعوب العربية. يتعلق الأول بدرع الدولة أي القوات المسلحة والوحدات العسكرية فيها، التي نجدها تختلف في تونس ومصر عنها في ليبيا، اليمن، البحرين وسوريا.

فهناك فرق كبير بين المجتمع "العسكري-الصناعي" في بلد مثل مصر أو تونس، أين يكون هذا المجتمع أحرص على الحفاظ على مصالحه الخاصة منه على مصالح رئيس الدولة، ومن ثم يكون قادرا على النأي بنفسه عنه. وبين المجتمع "العسكري-القبلي" في بلدان مثل ليبيا واليمن، أو مجتمع "العسكري-الطائفي" في بلدان مثل سوريا والبحرين، أين يكون أفراد المجتمع مستعدين للدخول في حرب ضد غالبية سكان بلدانهم دفاعا عن النظام كون سقوطه يؤدي لسقوطهم[1].

هذا الاختلاف كان السبب وراء نجاح الثورتين التونسية والمصرية في الإسقاط السلمي للنظام، في حين تبقى بقية الدول العربية تعيش صراعات إما مع السلطة ذاتها كما هو الأمر في سوريا أو مع السلطة الجديدة كما هو الحال في اليمن وليبيا.

أما المعضلة الثانية التي واجهت مشروع التحديث السياسي فكانت وصول الاسلاميين إلى السلطة[2]، والذي كان بمثابة المفاجأة غير المتوقعة لشعوب لم تحمل شعارات دينية وإنما جاءت انتفاضتها عفوية بدون توجيه أو قيادة، لتصطدم بوصول التيار الاسلامي للسلطة، وهو ما شكل أول خيبة لهاته الشعوب بسبب الفشل المتوقع لها والراجع للخوف من العودة إلى نقطة الصفر في حال ما إذا انغمس هذا التيار في وحل العنف والتطرف[3]. ذلك أن تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي مرهون ببروز قيادة ديمقراطية تقدر المسؤولية وترتقي إلى مستواها وتتحلى بعنصر العمل الجماعي والمشاركة مع الآخرين والتواصل

[1] - جلبير الأشقر، الشعب يريد بحث جذري في الانتفاضة العربية، ترجمة عمر الشافعي بالتعاون مع الكاتب، ط1، دار الساقي، لبنان، 2013، ص.178.

[2] - حيث فاز مرشح الإخوان محمد مرسي بالانتخابات الرئاسية في 24 حريزان/يونيو 2012، ووصلت حركة النهضة إلى السلطة في تونس عقب انتخاب المجلس التأسيسي في أكتوبر/تشرين الأول 2011، وحزب الإصلاح الذي هو فرع للإخوان المسلمين في اليمن كان سبب إجهاض مطلب إسقاط النظام.

[3] - محمد نور الدين أفاية، الديمقراطية المنقوصة في ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه، منتدى المعارف، بيروت، 2013، ص.69.

معهم والتخلي عن عقلية الإقصاء والاستعلاء[1]. والأهم من ذلك أن تكون سلطة تستمد شرعيتها من الشعب باعتبارها جزء منه وطرفا في معادلة التغيير المرجو تحقيقها.

ما يعني أن تنوع مسارات الانتفاضة العربية مرده بالدرجة الأولى لمدى الولاءات الفرعية في المجتمع، وبالدرجة الثانية لمدى إمكانية تخطي هذه الولاءات من قبل الأنظمة الجديدة.

فبالنسبة لليمن، والبحرين، وسوريا وليبيا، كان طغيان الطابع الطائفي والقبلي السبب وراء إجهاض مشروع التحديث السياسي وانغماس هذه الدول في العنف إلى غاية اليوم. أما مصر وتونس فنجحتا في تخطي عقبة التيار الإسلامي الذي لم يكن ينتظر له النجاح من البداية بسبب توقع عدم قدرته على استيعاب مقدمات المشروع الديمقراطي. فعلى الرغم من اعلان بعض أطر وقادات هذا التيار عن عدم تناقض توجهاتهم الديمقراطية مع مرجعيتهم الدينية، إلا أن المسألة أبعد من مجرد التخلي عن مرجعيتهم التي يتشبثون بها في سبيل إعطاء صورة جديدة من التفاعل بين الدين والسياسة. فالثورات العربية لم تحصل لتحقيق صحوة دينية، بل كان هدفها واضحا منذ البداية وهو الإطاحة بالأنظمة الاستبدادية، وبذلك فهي كما لم تتقبل الاستبداد القائم على العقائد الشمولية فلم تتقبل ولن تتقبل الاستبداد المسلح بالدين، فكانت نهاية هذا المد السياسي المصبوغ بالدين ما إن بادر بتهميش القوى التي شنت الثورات أو شاركت فيها، وبذلك فقدت دعم الشعب الذي وإن كان متخوفا من تطرفها في البداية إلا أنه عقد الآمال في تغيير سياسي منشود، لكن كان موقف التيارات الاسلامية واضحا، فجاء موقف الشعب أوضح[2].

وهو وضع كان متوقع، ليس فقط للأحكام المسبقة على التيارات الإسلامية بل لأن التجربة أثبتت ذلك. فالجزائر مثلا، مرت بوضع مشابه لحد ما لوضع مصر، وإن كان

---

[1]- *Abrans Elliot, Dictators go monarchs stay, Commentary, vol 134, oct 2012, p.29.*

[2]- فلو أخذنا مصر كمثال، نجد أن الإخوان المسلمين قد أعلنوا وبعد وصولهم للسلطة أن الشرعية انتقلت من الشعب (ميدان التحرير) إلى البرلمان، ودعوا شباب الثورة إلى فض الاحتشاد بحيث لم تعد له شرعية، كما امتنعوا عن دعمهم في المواجهات التالية مع المجلس العسكري التي حدثت في تشرين الثاني/نوفمبر 2011 احتجاجا على ما سموه سرقة الثورة، ليتكرر الأمر نفسه في 25 يناير بامتناع الإخوان عن العمل مع الحركات الثورية الأخرى. وبعد حل مجلس الشعب في جمعتي 27 نيسان/أبريل و4أيار/مايو 2012 لم ينضم شباب الثورة لدم الاخوان في احتجاجهم على وزارة الجنزوري. لمزيد من التفاصيل، أنظر: مجموعة مؤلفين، الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت، أيلول/سبتمبر 2013، ص.429-446.

الاختلاف في أن الخروج للشارع وإعلان العصيان المدني في الجزائر أتى بعد وصول التيار الإسلامي للحكم، وهو العصيان الذي تدعم بانقلاب عسكري أبعدت من خلاله الجبهة الاسلامية للإنقاذ (ممثلة التيار الاسلامي في الجزائر) من سدة الحكم[1]. فاستغلال التيار الإسلامي الموقف للوصول للسلطة لخدمة مصالحه الخاصة بإهمال تحقيق أهداف الثورة والتركيز على جمع الحلفاء على أساس التوجه الدينيكان سببا لفشله.

الفرع الثاني: كسر الانسداد السياسي

إن الحراك الذي شهده الشارع العربي في شكل احتجاجات واعتصامات، تعد من أشكال ممارسة العمل السياسي والاجتماعي من خارج الحقل السياسي الرسمي بعيدا عن قواعده وإكراهاته، فكان كسر الانسداد السياسي الذي تعيشه الشعوب العربية بأصرح عبارة ممكنة وهي "الشعب يريد" فكانت انتفاضة ديمقراطية مباشرة عبرت فيها الشعوب عن مطالبها بلا وسيط.

وهو حدث كان متوقعا في ظل الكبت الذي كان يعيشه الشعب العربي إلا أن غير المتوقع أن يأتي هذا الحدث الفارق في تاريخ المجتمعات العربية من شباب وصفوا بالعزوف عن العمل السياسي. ما يعني أن ما كان يحدث لا علاقة له بعدم رغبة الشباب في خوض غمار السياسة، بل برفضهم ذلك بسبب عدم رضاهم على أداء النخب المنخرطة في العمل السياسي القائم، سواء في إطار أجهزة الدولة، أو في إطار أحزاب المعارضة، أو حتى في إطار منظمات المجتمع المدني.

أما عن سبب كسر هذا الانسداد، فكان محدودية حركية الأحزاب السياسية الإصلاحية التي كانت سائدة، وتبعيتها للنظام، وعدم قدرتها على استيعاب دروس التحول المعرفي والتكنولوجي الجديد. وهي الأسباب التي دفعت الشباب للمطالبة بتغيير الأنظمة السياسية، بالإضافة للمطالبة بتفكيك بنية الأحزاب التقليدية كونها غير قادرة على قيادة حركة التغيير المنشود بالاعتماد على قياداتها القديمة.

وإن كان شباب الربيع العربي قد نجحوا في كسر حاجز العمل السياسي، إلا أن درجة نجاحهم اختلفت بين أقطار العالم العربي. أما سبب هذا الاختلاف فراجع لعدم استمرارية النضال السياسي. فلم تستمر الجماهير في النضال الديمقراطي والسياسي من أجل حسم الصراع حول قضية الديمقراطية وطبيعة وشكل الدولة، وذلك لسببين:

[1]- بومدين بوزيد، حدود قوة الشارع في التغيير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي: محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 10، صيف 2006، ص.66.

السبب الأول أن الشكل الرئيسي للحركة السياسية في الدول العربية هو الممارسة الإسلامية السياسية التي لم يكن يتوقع لها الوصول إلى السلطة. وبالتالي كان وصولها الفجائي غير متوقع وغير مدعوم شعبيا، ومع ذلك تركت ساحة العمل السياسي لهذا التيار دون اعتراض في البداية من الشعب، إلى أن طغت للأسف مصالحه الخاصة وعقده الذاتية على هدف الديمقراطية.

أما السبب الثاني فكان فقد الشعوب العربية لأملها في الوصول للديمقراطية المنشودة، بعد إدراك المستفيد الخفي من الربيع العربي. ذلك أن أمريكا اعتبرت الربيع العربي بمثابة ترميم جيوستراتيجي للحد من تراكم الخسائر المادية التي يرتبها التدخل العسكري لها والذي كانت نتائجه في الغالب بعكس توقعاتها (مثل ذلك أفغانستان والعراق) والتفرغ لمواجهة إيران ومحورها والصين وروسيا ومحور البريكس وفق خطة التوجه نحو آسيا والبيسيفيك[1]. فكان ذلك دافعا لانتفاضات جديدة (مثلما حصل في مصر)، أو لخروقات وتمزقات جديدة (ما يحصل في ليبيا، اليمن، البحرين وسوريا). وهو الأمر الذي أرجع عقدة العمل السياسي من جديد، فمن فقد الثقة بالنظام القديم إلى فقد الثقة بالنظام الجديد، والأكثر من ذلك التشكيك بمصداقية هدف الثورة.

وتعني هذه الأوضاع أن الطريق لتحقيق الديمقراطية لا يزال طويلا أمام شباب الثورات، فالفترة الانتقالية للدول التي نجحت ثوراتها (مصر، تونس) أظهرت تعرقل مسار التغيير وعدم اتساعه بشكل كاف للتخلص من الإيديولوجية القديمة، ذلك أن هيمنة الأحزاب السياسية القديمة لم تتغير ما دام أن قياداتها لم تتبدل، كما لم يتغير جهاز الأمن بشكل جذري، فضلا عن تسييس الدين باستغلاله من منطلق طائفي لأغراض سياسية والذي شكل النقطة التي أفاضت الكأس خاصة في ظل فترة حساسة وحاسمة، ما جعل هذه الدول تدخل في صراع من أجل القضاء على مخطط التطييف واسترجاع الأمن والاستقرار. أما بقية الدول التي شهدت انتفاضات شعبية، فكان وضعها أكثر سوءا بسبب تغلغل الطائفية فيها، ما جعل مطالبات الشعوب تنحرف عما كان مقررا وعما سارت عليه ثورتا تونس ومصر، فبدل شعارات " لا للطائفية" كانت المطالب تصب في مصلحة الطائفية.

[1] – حسن محمد الزين، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، ط1، دار القلم الجديد، لبنان، 2013، ص.274.

المطلب الثاني: مستقبل الدول العربية في ظل عودة الطائفية

لم تكن ثورات الربيع العربي لتنجح في مسعاها لإسقاط الأنظمة السياسية لولا طبيعتها التعددية، فكانت لصور المسلمين والمسيحيين وهم يصلون سوية في ميدان التحرير أثر في نفوس الشعوب التي عانت من العنف الطائفي، فأسهمت رمزية هذا التلاحم في إبعاد خطر التوترات الطائفية عن ثورات تونس ومصر. ذلك أن باقي دول الربيع العربي انزلقت في الفتن الطائفية والاستقطاب السياسي منذ البداية.

إلا أن المرحلة الانتقالية في مصر شهدت عودة المطالب الطائفية التي عمل النظام القديم على تهويلها وإخفاء حقيقتها. فبعد أن كانت انطلاقة الثورة متجاوزة للطائفية برفع شعار "الهلال والصليب" اختلف الوضع بعد مرور حوالي الشهر على إسقاط النظام، إذ بدأت حوادث التوتر الطائفي ما ينذر بانحراف مسعى الثورة الذي لم تقتصر آثاره على مصر، بل امتدت رياحه لتعصف بباقي دول الربيع العربي باستثناء تونس. لتنتقل موجة الطائفية لدول المغرب العربي والتي وإن لم تشهد انتفاضات بحجم انتفاضات باقي دول الربيع العربي إلا أن عودة الولاءات الطائفية مستها ما أدى لظهور مطالب طائفية بها، ما يطرح التساؤل عن مصدر عودة هذا الاحتقان الطائفي؟ هل النظام الحاكم أم ثقافة المجتمع؟

الإجابة عن هذا التساؤل تبقى غير دقيقة في ظل تبادل الاتهامات الذي يشهده الشارع العربي، وإن كانت الكفة تميل للاحتمال الأول سواء في النظام السياسي البائد ودوره في وأد الاختلافات فكان الانفراج سببا لتفجير المطالب الطائفية، أو حتى الأنظمة الجديدة التي تولت إدارة شؤون الدولة في المرحلة الانتقالية والتي كان توجهها ديني ذو نزعة تعصبية والذي كان سببا كذلك في إسقاط هذه الأنظمة الانتقالية التي لم تعمر طويلا(مثل نظام الرئيس المصري مرسي).

وإن كانت هذه هي الأسباب الداخلية لإعادة الفتن الطائفية، إلا أن تغذية شرارات هذه المطالب كانت بواسطة القوى الإقليمية غير العربية، التي لها توجهات طائفية متعارضة وهو الوضع الي انعكس على مسار الثورات العربية، والذي يعد سببا في تهديد مستقبل الدول العربية.

الفرع الأول: أثر دول الجوار في تحريف مساعي الربيع العربي

أدت عودة الفتن الطائفية إلى تراجع قوة الدولة وسلطتها، مقابل ازدياد أهمية الفاعلين غير الدوليين في سياسة البلد الداخلية، فيتصدر كل من جبهة النصر، الإخوان

المسلمين، الحوثيين الصدريون، داعش وميليشيات أخرى العناوين التي كانت مخصصة للحكومات المحلية فيما مضى، والسبب في ذلك الدعم الإقليمي لهؤلاء الفاعلين.

فيقبع العالم العربي اليوم بين ضغط إيران بميلشياتها الدينية وضغط جماعات الإسلام السياسي التي تخدم مصالح الغرب وتركيا.

فبعيدا عن موقع "التأثر" بتداعيات الصراعات الداخلية في دول الربيع العربي، تشغل كل من إيران وتركيا دور "المؤثر" في الصراع، بل والمتحكم في توجيه مساره إلى حد بعيد. وإن كانت العلاقات "التركية-الإيرانية" قد تحولت من علاقات استراتيجية متماشية أحيانا وتنافسية أحيانا أخرى، إلى علاقات متعارضة بسبب رغبة كلاهما في الاستفادة من متغيرات الأحداث الجارية في المنطقة العربية.

فكل من إيران وتركيا رحبت بهذه الثورات لما فيها من مصالح لها، فسمتها إيران بـ"الصحوة الإسلامية" واعتبرتها تركيا "ربيع إقليمي"، وكل منهما يهدف للاستفادة من المتغيرات الحاصلة بما يخدم مشاريعهما في تعزيز نفوذهما في المنطقة. فعملتا على تأجيج الفتن الطائفية ما يجعل الدول العربية قابلة للتجزئة، وهنا يتم تقاسم الحصص بين هاتين القوتين الإقليميتين، مع عدم تغييب الدور الأمريكي والإسرائيلي في الاستفادة من هذا التفتت الذي قد يطال الكيانات العربية.

فتراوح الموقف الإيراني بين التأييد تارة والمعارضة تارة أخرى، حيث أيدت إيران بعض الثورات مثل ثورة مصر وتونس، وأيدت ضمنيا الثورة الليبية مع التحفظ على التدخل العسكري الغربي، كما أيدت مطالب المعارضة الشيعية في البحرين، وأيدت الاحتجاجات في اليمن ورفضتها في سوريا[1].

أما عن كيفية استفادة إيران من هذه الثورات، فهو واضح، فبالنسبة لمصر كان نظام مبارك على رغم فساده يشكل حلفا إقليميا قويا مع السعودية ودول الجزيرة العربية والعراق والأردن في مواجهة المد الشيعي الإيراني. وبذلك شكل انتصار الثورة المصرية انتصارا لإيران بسقوط أحد ألد أعدائها خاصة بعد تولي محمد مرسي السلطة، رغم اختلافات التوجهات المذهبية إلا أن ما حدث أظهر مدى ارتياح إيران بسبب التخلص من النظام وعدم تخوفها من التيار الاسلامي،فأتى تبادل الزيارات الودية بين الرئيس المصري

[1]- ياسر قطيشات، إيران وثورات الربيع العربي، الحوار المتمدن، العدد 3566، 2011/12/04، منشور على موقع الحوار المتمدن: http://www.ahewar.org/debat/shan.art.asp?aid=286016

مرسي وبين النجاد كما تم إعادة فتح سفارتي البلدين. إلا أن انتصار إيران في مصر لم يدم طويلا بحيث أعاد انقلاب السيسي مصر إلى الحلف الإقليمي ضد إيران وحلفائها[1].

ونفس الأمر بالنسبة لليمن التي كانت تشكل رغم فساد النظام لاعبا قويا ضمن الحلف السني الذي تقوده السعودية ومصر في وجه المد الشيعي الايراني، وبذلك شكل رحيل علي عبد الله صالح انتصار جديد لإيران بتخلصها من عدو لدود، وعودة الميليشيات الحوثيين الشيعية لتشن هجومات مسلحة ضد الجيش والقبائل في الشمال في محاولة لتوسيع نفوذهم[2].

أما استفادة إيران من الوضع في سوريا، فرغم اعتقاد الكثيرين أن الحرب فيها ليست في مصلحة إيران باعتبار النظام السوري موال لها، إلا أن الاطلاع على الوضع بأكثر دقة يظهر العكس، حيث أسهمت الثورات في تدعيم النفوذ العسكري الإيراني في سوريا.

ولم تسلم البحرين من تدخل إيران بدعمها لقوى المعارضة الشيعية المتمثلة في "جمعية الوفاق"، وهو الأمر الذي فاقم خطورة الوضع في البحرين أين نشبت احتجاجات أخلت بالأمن العام الداخلي، ما فاقم أزمة المطالب الطائفية.

ولم تضع تركيا فرصة استغلال الثورات العربية، حيث تزايد دورها كفاعل إقليمي قديم متجدد، بفتح مجالها الجوي والبري لحلف الناتو ولعناصر المعارضة السورية، وللملتحقين من دول مختلفة للقتال في سوريا، فضلا عن دورها الكبير في إسقاط نظام القذافي.

في حين كان تدخل تركيا في باقي الثورات أكثر حذرا خصوصا بعد موقفها من الثورة المصرية، أين انتقد الرئيس التركي النظام بخطاب صريح أمام البرلمان التركي وطالب برحيله، ما عد تحولا نوعيا في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى. لذلك جاء الموقف من ثورة البحرين وثورة اليمن مختلفا إذ اكتفت فيه تركيا بدعوة الأطراف للإصلاح[3].

فهذا الدور التنافسي لكل من إيران وتركيا في السيطرة على زمام الأمور بالوطن العربي في ظل المرحلة الحاسمة التي تمر بها معظم الدول العربية، دليل على وجود

---

[1] - طريف يوسف آغا، دور إيران في الربيع العربي، منشور على:
http://www.alhayat.com/opinion/cetters/12-2013/333101

[2] - المرجع نفسه.

[3] - علي جلال عوض، الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، منشور على:
http://www.siyassa.org.eg/News Content/3/111/1760

مشاريع سياسية لتركيا وإيران في الوطن العربي، وهو ما يفسر موقفهما من هذه الثورات بدعم بعضها وانتقاد بعضها الآخر. ووجود هذه المشاريع السياسية لا يعد مشكلة بقدر المشكلة التي يثيرها وجود مشاريع ذات طبيعة طائفية لا وطنية وقومية تستدعي أدوارا تركية وإيرانية في الأزمات العربية، تستغل من قبل هذه الأخيرة لتحقيق مآربها التي لا مجال لبلوغها إلا بالعزف على الوتر الحساس وهو الجانب الديني. ما من شأنه أن يؤدي إلى انهيار اجتماعي عربي وحروب في المجتمعات العربية، والذي من شأنه تحويل البلدان العربية إلى ساحة صراع مفتوحة تتنافس فيها إيران وتركيا لحصد أكبر قدر ممكن من الأقاليم التابعة، بشكل تتحول فيه الدول العربية إلى "عرب إيران" و"عرب تركيا"، أو بالأحرى "شيعة إيران" و"سنة تركيا". ناهيك عن إمكانية التدخل الأجنبي الأمريكي في المنطقة دائما باستعمال نفس الحجة وهي حماية الأقليات الدينية بالمنطقة، وهو الادعاء الذي من شأنه رفع وتيرة الفتن الطائفية بين أفراد الشعب، إما لاعتبارهم أن الفئة التي تسعى الدولة الأجنبية لحمايتها هي عميلة لهذا البلد الأجنبي، أو بسبب التمييز في الحماية الذي يمنح لفئة من الشعب دون باقي الفئات.

كل هذه المتغيرات تجعل التوقعات بشأن مستقبل الدول العربية غير مضمونة، فتغلغل المد الطائفي المدعوم بقوى إقليمية متعارضة التوجه المذهبي تثير المخاوف من إمكانية حدوث انقسامات جديدة تغير خارطة العالم العربي، بحيث تمحى معالم اتفاقية سايكس بيكو لتحل محلها سايكس بيكو جديدة قائمة على أسس طائفية.

الفرع الثاني: بوادر سايكس بيكو جديدة

إن بروز المد الطائفي في بعض بلداننا العربية كان السبب في إيقاف عجلة النهضة والتقدم، فضلا عن إعطائه الفرصة الأمثل لتحقيق المطامع الغربية، بفتح المجال أمام التدخلات الأجنبية، وهو ما من شأنه التأثير على خريطة العالم العربي.

ففي مصر اتخذ العنف الطائفي مسار التصادم بين أبناء الوطن الواحد من المسلمين والمسيحيين والأقباط، وفي لبنان اتخذ التصادم الطائفي مسارات عدة، تارة بين المسلمين والمسيحيين وتارة أخرى بين المسلمين من السنة والشيعة. وفي اليمن تصاعد التناحر الطائفي بين الحوثيين وأهل السنة والجماعة. ولا يختلف الوضع في باقي الدول العربية بدءا من ليبيا، البحرين، وأخيرا سوريا التي تحولت فيها الفتن الطائفية إلى حرب طائفية زاد من تفاقمها استغلالها لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية.

لتتحرك الفتن الطائفية نحو دول المغرب العربي بوتيرة أقل حدة عنها في المشرق، فمن التناحر بين المذاهب الدينية في أماكن متفرقة من الجزائر إلى بروز مطالب التيارات الإسلامية في المغرب، تبقى المشاحنات الطائفية مستمرة ولكن بشكل متقطع.

جاءت الأوضاع ما بعد الثورة،مخالفة للتصورات المنشودة من وراء الثورات. فكان المنتظر بعد إنهاء أنظمة استبدادية إقامة نظام سياسي جديد يحقق الوحدة الوطنية والقومية، ويرسخ العدالة الاجتماعية والمشاركة الديمقراطية، ويؤدي للتنمية الاقتصادية. إلا أن هذا الحلم اصطدم بواقع العودة للانتماءات الخاصة التقليدية خاصة منها الطائفية، وهو الوضع الذي ينذر بمزيد من التجزئة في الوطن العربي.

إذ تراجعت ملامح الدولة في كل من ليبيا، اليمن، البحرين وسوريا، فضلا عن العراق. مقابل سيطرة الحركات الطائفية التي تغذي ديناميكية الصراع في هذه المناطق، ما ينذر ببوادر "سايكس بيكو ثانية" ترسم هذه المرة بأيد عربية وبناء على فروق دينية ومذهبية.

فبوادر التقسيم بدأت تتضح، وهي تتفق مع ما ذهب إليه المؤرخ والكاتب الصحفي محمد حسين هيكل الذي أشار إلى تكرار تجربة سايكس بيكو في المنطقة العربية، يتم بموجبها تقسيم العالم العربي مرة أخرى وفق ثلاث مشاريع ونصف: "الأول غربي يبدو مصمما ولديه فعلا من أدوات الفعل والتأثير ما يشجع طلابه، والثاني مشروع تركي يبدو طامحا، والثالث مشروع إيراني يؤذن من بعيد على استحياء، ثم أخيرا نصف مشروع أو شبح مشروع إسرائيلي يتسم بالغلاظة..."[1].

أما أسلوب وأداة هاته المشاريع فكانت إثارة الفتن الطائفية، حيث سعت لإبراز الهويات الفرعية لضمان القضاء على الهوية الوطنية، وبذلك يكون تفتيت كيان الأوطان العربية سهلا، فتزامن الأوضاع الاجتماعية المتردية مع ظهور المطالب الطائفية، كان السبب وراء سهولة انقياد الشعوب للأطماع الدولية والإقليمية بشأن تقسيم المنطقة.

فكشفت الثورات التي شهدتها بعض الدول العربية أن التكوينات المجتمعية المختلفة تسعى بعد استتباب الأوضاع إلى التقوقع على نفسها والانتصار لخصوصيتها ثم المطالبة بالاستقلال، في ظل توافر الظروف المواتية التي تتيحها كل من تركيا وإيران اللتان تهدفان لتوسيع نطاقهما الإقليمي والسلطوي. فتقسيم العراق بات أقرب للتجسيد من أي وقت

[1]- عبد العظيم درويش-عبد الله عبد السلام وآخرون، هيكل "سايكس بيكو" ثانية: خريطة جديدة ومصر بعيدة، الأهرام اليومي، منشور على:
http://digital.ahram.org.eg/articls.aspx?serial=6439238/eid=3229

مضى، بحيث يتوقع تقسيمها إلى ثلاث دول الأولى شيعية مع هيمنة إيرانية في الجنوب، والثانية كردية مع هيمنة تركية في الشمال، والثالثة سنية في الشمال الغربي وبغداد.لتعلن اليمن رسميا دولة اتحادية تضم ستة أقاليم،وهو وضع لا يختلف عما هو متوقع لكل من سوريا، وليبيا.

ففشل الدول العربية في استيعاب نتائج الثورات، طرح بشأن مستقبل الدول العربية احتمالات تعد الفيديرالية أبرزها، نظرا للدعم الشعبي لهذا الخيار خاصة في ليبيا وسوريا، بسبب الاحتقان السياسي والمجتمعي الذي تعيشه هذه الأخيرة.

خاتمة:

لقد تعلم العرب بعد مشقة أن الديمقراطية لا تعطى بل تأخذ ذلك أنها موازية للحرية، وقد نجحوا في أول الخطوات لترسيخها وهي إبادة أنظمة عملت على ترسيخ الاستبداد واحتكار السلطة. فيمثل الربيع العربي فرصة تاريخية لإعادة بناء الدولة في المنطقة العربية، وفق أسس ومبادئ جديدة تقوم على تجسيد مبادئ العدالة والمساواة الوطنيين، وتبني مفهوم المواطنة بما يقود إلى إيجاد هوية وطنية جامعة تنهي سيادة الهويات الفرعية.

إلا أن نجاح هذه الثورات يتطلب من الشعوب وعيا ومشاركة والتزام بالصالح العام، فلا يكفي التحرر من الدكتاتوريات بل لا بد من إلغاء تام للإرث الماضي مع الإبقاء على ما هو مفيد. فإن كانت الأنظمة العربية المنتفض ضدها خاطئة، فلا يعني أن نتخلى عن جوانب الصواب فيها (دور القذافي في تأسيس الاتحاد الإفريقي، موقف الأسد من إسرائيل). كما لا يجب اتباع نفس دربها وبالتالي الوقوع في نفس الخطأ، فلا بد من تفادي تصفية الحسابات بالإكراه والعنف وبدل ذلك ترسيخ التعددية الاجتماعية والسياسية. فالتغيير الحقيقي لا يتعلق بتغيير المسميات والأشخاص، أو حتى النشيد والعلم الوطن، بل بتغيير مفهوم السلطة وعدم ربطها بالتعصب والعنصرية والاستعباد.

أما عن أهم نتيجة متوصل إليها من خلال هذا البحث، هو أن سبب فشل فكرة الديمقراطية في الوطن العربي راجع لعدم مراعاة خصوصية هذه المجتمعات، واعتماد نقل الفكرة عن الغرب وتطبيقها على الواقع العربي بشكل سطحي لم تعمق أهم أسسه، وهي الشعور بالانتماء المبني على المواطنة. والذي أخفقت السلطات الانتقالية في تدعيمه ما كان سبب في قصر تعميرها في السلطة. ذلك أنه رغم أهمية التكوينات الاجتماعية الصغرى الطائفية والعشائرية والقبلية، إلا أن ما تفرضه من مشاعر انتماء وولاء خاص يشكل عامل هادم للتماسك الاجتماعي.

لذلك فإن أكبر تحد مطروح لمواجهة مخاطر ما بعد الثورات، هو تجنب الركض وراء المصالح الخاصة ما يدفع للبحث عن الروابط الفرعية التي ترتب تنافس المطالب، والذي من شأنه القضاء على معنى الديمقراطية.

فقد حان الوقت لاتباع سياسة إدماجيه لا إقصائية تأخذ كل الآراء والاهتمامات في الحسبان، فما دامت المسألة الطائفية في الوطن العربي –حسب نتائج الدراسة–مسألة صراع سياسي تخوضه قوى مختلفة، لكن بأدوات ووسائل طائفية مدعومة بالعامل الإقليمي، فإن إخماد هذا الصراع وتخطي الأوضاع الحالية، يستدعي ليكون ممكنا اتخاذ عدة خطوات، أهمها:

- وضع استراتيجية موضوعية تؤدي لتحقيق التنوع المنسجم، تقوم على تجاوز الولاءات الجزئية والعقلية التوفيقية التي كانت السبب في الإبقاء على المطالب الفرعية الخاصة.

- عدم تحديد هوية الدولة الدينية عن طريق فصل الدين عن الدولة وإقرار حيادها اتجاهه.

- تجاوز حالات الاغتراب التي يعاني منها الشعب في علاقته بالدولة، عن طريق ترسيخ المفهوم الحقيقي للديمقراطية المبني على العدالة والحرية والمساواة بين أفراد الشعب على أساس المواطنة.

- إقامة نظام سياسي يكفل لجميع المواطنين المشاركة في عملية صنع القرار وتنفيذه، بخلق الأطر القانونية التي تؤمن حرية الرأي والتعبير والمعتقد والتجمع المبني على احترام الفرد وعدم التمييز بين المواطنين على أي أساس.

- رفع القيود عن أنشطة مؤسسات المجتمع المدني، ما من شأنه تعزيز الأمن الاجتماعي والمحافظة على الاستقرار السياسي.

- التفاهم الإقليمي–المحلي، لمحاولة التوصل لحل وطني شامل.

ويبقى الأهم من أجل تحقيق هذه الخطوات على أرض الواقع، وتجاوز مشكلة الطائفية في الدول العربية، توجيه الجهود لإيجاد حلول أو حتى آليات تعمل على تجاوز الخلافات الطائفية التي تفكك وحدة المجتمعات العربية. وهو ما من شأنه تفادي احتمالات التقسيم المطروحة.

قائمة المراجع:

1- أحمد بن نعمان، التعصب والصراع العرقي والديني واللغوي: لماذا وكيف، ط2، شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.

2- النذير بولمعالي، العالم الإسلامي والتوظيف السياسي لحقوق الأقليات في عصر العولمة، بحث منشور على:
http://www.taseel.com/display/pub/default.aspx

3- إيدابير أحمد، التعددية الاثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2011-2012.

4- بومدين بوزيد، حدود قوة الشارع في التغيير السياسي وسبل تعزيز التحول الديمقراطي: محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 10، صيف 2006.

5- جلال عبد الله معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة 6، العدد 55، أيلول 1983.

6- جلبير الأشقر، الشعب يريد بحث جذري في الانتفاضة العربية، ترجمة عمر الشافعي بالتعاون مع الكاتب، ط1، دار الساقي، لبنان، 2013.

7- جورج قرم، الطائفية ومشكلة الاندماج القومي، دراسات عربية، العدد 01، 1978.

8- حسن محمد الزين، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، ط1، دار القلم الجديد، لبنان، 2013.

9- حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 17، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.

10- خليل العناني، مصر من الصراع إلى التوافق، الحياة 2011/03/23، منشور على موقع دار الحياة:
http://www.Internationaldara lhayat.com/International article/247259

11- سليمان تقي الدين، المسألة الطائفية في لبنان، دار ابن خلدون، بيروت.

12- طريف يوسف آغا، دور إيران في الربيع العربي، منشور على:
http://www.alhayat.com/opinion/cetters/12-2013/333101

13- عامر رمضان أبو ضاوية، التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري (دراسة تحليلية للمرتكزات الوظيفية للتنمية السياسية)، ط1، دار الرواد، لبنان، 2002.

14- عبد القادر رزيق المخادمي، الاصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني و"الفوضى البناءة"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.

15- عبد السلام ابراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 23، بيروت، 2000.

16- عبد الله العروي، مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1998.

17- عبد العظيم درويش-عبد الله عبد السلام وآخرون، هيكل "سايكس بيكو" ثانية: خريطة جديدة ومصر بعيدة، الأهرام اليومي، منشور على:
http://digital.ahram.org.eg/articls.aspx?serial=6439238/eid=3229

18- عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرية "محاولة في التاريخ الراهن"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

19- علاء سالم، اضطرابات الشيعة في البحرين: أبعاد أزمة الدولة الوطنية في الخبرة العربية، السياسة الدولية، العدد 126، تشرين الأول 1996.

20- علي جلال عوض، الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، منشور على:

http://www.siyassa.org.eg/News Content/3/111/1760

21- غازي حيدوسي، الجزائر: التحرير الناقص، ط1، دار الطليعة للتحرير والنشر، 1997.

22- غازي صالح نهار، الأمن القومي العربي (دراسة في مصاد التهديد الداخلي)، ط1، دار الأمل ودار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 1993.

23- غالي شكري، اعترافات الزمن الخائب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980.

24- مجموعة مؤلفين، الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، بيروت، أيلول/سبتمبر 2013.

25- محمد نور الدين أفاية، الديمقراطية المنقوصة في ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه، منتدى المعارف، بيروت، 2013.

26- نواف بن عبد الرحمن القديمي، الإسلاميون وربيع الثورات:الممارسة المنتجة للأفكار، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر، 2012.

27- هشام شرابي، إشكالية تخلف المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

28- وفاء لطفي عبد الواحد، التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق: الدروس المستفادة للمنطقة العربية،مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.

29- ياسر الغرباوي، الهروب من الحرب الأهلية "مصر نموذجا"، ط1، دار البشير للثقافة والعلوم، بدون بلد نشر، 2016.

30- ياسر قطيشات، إيران وثورات الربيع العربي، الحوار المتمدن، العدد 3566، 2011/12/04، منشور على موقع الحوار المتمدن: *http://www.ahewar.org/debat/shan.art.asp*

1- *Abrans Elliot, Dictators go monarchs stay, Commentary, vol 134, oct 2012.*

2- *Andreas Wimmer, Lars-Erik Cederman and Brian Min, Ethnic Politics and Armed confliel: A Lonfigurational Analysis of a New Global Deta Set, American Sosiological Review, vol.74, April 2009.*